شبكة الألوكة
www.alukah.net

المكتبة الأزهرية

مخطوطة

الطراز في شرح ضبط الخراز

المؤلف

محمد بن عبدالله بن عبدالجليل (التنسي)

بحكمه هذا والله الصواب متعلق بتوفيقا **القول في أحكام نقل الحركة**

يروى الحرف كيفما انتهى حركة انما ابتدا الكلام على الحركات لانها اول ما استفيد
من احكام الضبط ولذلك اتبعها بذكر التنوين كما تتبعه بفتحة اي الاسود والفراهيدي
مبتدا محذوف وتقديره هذا وفي احكام متعلق بالقول ويروى احكام بكسر الهمزة
وفتحها هو مصدر بمعنى الاتقان وبالفتح هو جمع حكم والمراد الصفة او صفات وضع
الحركات بان يلحق الجنس الشامل للفتح والضم والكسر وقوله في الحرف يحتمل ان
تكون وللظرفية لان على المجاز لان الحركة مثلها في قوله تعالى فذكان يوسف واخوته
وايات للسائلين اي بينهم وكذلك هنا ويحتمل المصاحبة مثلها في قوله تعالى ادخلوا في
امم قد خلت وزعم بعضهم انها بمعنى من وفيه بعد ولا يصح جعلها ظرفية حقيقة لانه يلزم
عليه جعل الحركات في نفس الحرف ولا قائل به واجعلها للاستعلاء لانه يلزم عليه جعل الكسرة
فوق الحرف والى وانى لا يستقران ويدخل فيه اوايل السور كما نص عليه الداني وكيفما
شرطية وانتهى شرطها والجواب محذوف دل عليه ما تقدم والتقدير كيفما حركت الحرف
هذا القول بين صفة وضع حركاتها ويبعد ان تكون هنا استفهامية كما زعم بعضهم وفاعل انتهى
ضمير عائد على جنس الحروف الذي دل عليه الحرف وفي حركة حال منه وفي ذلك نظرا الى المعنى كما
في قوله او الطفل الذي لم يظهروا معناه الاطفال لان المعنى القول في احكام وضع الحركات
في الحروف كيفما حركت تلك الحروف بحركة اي بالضم او بالفتح او بالكسر

بفتحة اعلاه وهي الف :: مبطوحة صغرى وضم يعرف :: وفوق :: وكذا امامه او فوق :: وتحت
الكسرة ياء تلفى :: اشار وهذا في البيت الى صفة الحركات الثلاث والى محلها من الحروف
مذهب الخليل الذي اختاره وجرى العمل فيه كما ذكر وان كان الداني اختار وفقه اي الاسود
اشار بقوله اعلاه الى محل الفتحة يعني انها توضع فوق الحرف واشار بقوله مبطوحة صغرى
الى صفتها وهلت مبطوحة لان تلتبس بالمدة وجعلت صغيرة لئلا تضطر مزيج الرسم
الاصل والهاء جواب شرط مقدر اي تستعمل محل الحركات من الحروف وفتحة اعلاه وهي
الفاء والتنويع هو الف سوغ لابتدائه بالفاء بفتحة واعلاه خبره ومبطوحة صفرى
حال او صفرى حال من ضمير مبطوحة وزعم بعضهم انهما خبران او احوال وهو غير صحيح
ويفتقر هما موقعة على الالف وهو الخبر فقط واتى بلفظ صغرى مؤنثا مع التذكير دون الكسر
عند علماء العربية وقد يعلل ذلك بان تؤانس فينسب الى المؤنث وان كان ابن مالك اجاز التذكير
يقبل منه قال وضم يعرف واو الواو اخرى اشار الى صفة الضمة بقوله واو اي صغيرة كما
في الفتحة واشار الى محلها بقوله امامه او فوق اي انه يخبر عن محل الضمة امام الحرف او فوقه
واشار المبرد وجماعة الى الوقف بقوله وكذا امامه اي فلتلتبس بالواو التي للعطف وضم مبتدا وسوغ الابتداء
التنويع وخبره يعرف وهو العامل في امام وما عطف عليه وواو اي الواو من ضمير يعرف واعرب
هذا الكلام بوجوه غير هذا تركته عند التامل ونصب يوم وان كان منصوبا على الاضافة
نوى لفظ المضاف اليه كذا في واو بعضهم للدلالة من قال ومن بعد بالخفض بالتنوين والا لاضيف
للاطلاق او لانه نكرة كذا من قبل ومن بعد في الاية بالتنوين والا لا بدل من الشرب
وقوله وفتح الكسرة ياء تلفى اشار بفتحة الى محلها بقوله ياء الى صفتها وفيه
التفات لانه مامله تقديره كسرة وفتحة منقلب بتلفى والكسرة مبتدا خبره تلفى
ياء تعالى من تاليه ومعنى تلفى توضع وفي الفتحة على الضمة والصفة على الكسرة ان
ياء الاسود من قضيته اخذت اسماء هذه الحركات ومحالها كذا ظاهر كلام المصنف
وغيره ان الضمة لها راس وذلك الكسرة وهو صحيح واجاز بعض المتاخرين استعمال

كما استعملت بعض الناس وهو صحيح ايضا وكلام الداني وغيره ما يقتضيه وانكره بعضهم وزعم
انه لا مستند له من كلام الخليل وليس كما زعم ولم يلتفت الناظم الى قول من جعل الفتحة اصل
لضعفه كما لم يلتفت الى قول من جعل الضمة في نحو العمرو وقد تبع المولف والداني ابا الاسود
في اقتصاره على ذكر الحركات الثلاث وذلك كسر لانهم اولوها شمولها ثم كانت البناء والاعراب
وغيرهما من حركات النطق السكينة والاشباع والنقل وان كان بعضهم عدها من حركات غير
الاعراب وليس بسديد **قال نقلت اي انتحتها تنوينا :: فزد اليها مثلها تبيينا**
الغالب في ثم ان تكون للترتيب والمهلة وقد تجيء عن التنوين الترتيب بعلة قول الشاعر
ان من ساد تم سادا قبلي وعن المهلة كقول الشاعر **جرى في الانابيب ثم اضطرب** وكذلك
اذا قصد ترتيب الاخبار ومنه كلام المصنف فلا مهلة فيه وزاد عليها ثاء الثنائية وذلك جائز
فيها وفي ولا منقول رتبت وكات والمعمول في انتحتها يحتمل عوده على الحروف الحركة بما
الحركات المذكورة او انتحت النطق بالتنوين فزد الى الحركات مثلها ويحتمل عوده على الحركات
المذكورة وهذا ظاهر لبيا يودي الى تفكيك الضمائر اذ الضمير اليها وضمير مثلها عائد على الحركات
الحركات كما تراه وان الحركات مفردات بعد الحروف وهي اقرب الى التنوين من الحروف وتنوينا
مفعول ثان وفزد جواب ان وهو العامل في اليها وفي مثلها ونصب تبيينا اما على انه مفعول له او
مصدر في موضع الحال من فاعل زد والتقدير فزد الى الفتحة فتحة والى الضمة ضمة
وكسرة لتبين بذلك او مبينا بذلك ان ما بعدها في اللفظ نونا تسمى تنوينا ولما كانت هذه
النون كما تاتي الا بعد تمام الكلمة وكان غيرها لا ياتي الا في الاخر لذلك هي اول الكلمة او وسطها
بالتنوين تبيينا على ذلك واعمل الفرق بينهما بالتعبير جاء الفظ فانه تعالى ذلك وسقتك
فوقاعلى ما ظاهر ترسم هاذه ولما لم ترسم احتاج اهل الضبط ان يجعلوا لها علامة تشبه علامة
وكان الاصل ان ينبهوا عليها بعلامة السكون لكونها ساكنة لان النافظ لا اول
لها يجعل السكون علامة اذ ترى العلامة عنده علامة وذا التنوين هو وجميع يحتاج الى
علامة تدل عليه جعلها من جنسها اختير عما كل من بعده مفتقر له وذلك هذا اشبه
ما يوجه به وتدوجه بغيره هذا من كونه لا ياتي الا بعد الحركة ولزومه الاخير كما لزمت الحركة
في اخر الكتب :: لما اشعر كلامه قبل هذا بان حركة الحرف ملازمة له وان علامة التنوين
كان بعض المنصوبات مجاريا لذلك احتاج الى التنبيه عليه واشار الى ان المنصوب المنون
على مراد الوقف كقوله تعالى وكان الله غفورا رحيما **وقد** دل عليه بعض كلامه وهو ما يوقف عليه بالالف لكونه كتب بها
ما يوقف عليه بالالف لكونه لا يكتب بها وهو ما كان منصوبا منونا من ذات التانيث
الملحقة للاسماء كقوله تعالى ومناة الثالثة الاخرى ومنه اختير بالشرط والمضي
كالدراج فيما قيل هذا من جعل الحركة على الحرف المتقدم وحركته منها هو التي قبله
في التوجيه **اما** في الاتباع فهي السابقة **واما** حيث يوقف بالالف فقال ان الحركتين
يحكيان مقام الالف التي يوقف عليه بها بعينه وهما منفصلتان عنها وصورة ذلك
هاكذا غفورا رحيما واذا كانت مركبة فيحتمل ان تكون الظاهر التنوين ويحتمل
ان تكون هي السعلي **واما** التتابع بالاخيرة بالاريب وان تقف شرط وبه يتعلق الجزاء
من يفعل الخير فلن يكفره وزاج يتعلق بمتعلق الخبر واشار بقوله ولم
الكتب الى ان غير هذا القول ويتضح به ويروى بيقع الكاف والمراد بمصدر كتب ومقالا يبين

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ويروى بضمها على انه جمع كتاب لا بد فيه من تقدير مضاف وجعل الى بدل من ضمير يعود
على الضبط اي في اقوال كتب الضبط واختيار هذا الوجه افتد اوجه بالداء واداء
ورد وهو مذهب ابي محمد اليزيدي وهو يعمل الجمهور وعليه فقاط المدينة على اساكنها
افضل الصلاة والسلام وبالكوفة والبصرة **وجه** انه لما تقررت ملازمة التنوين
للحركة بحيث لا ينفك وكان الالف علامة التنوين في الوقف استدعى كون علامة التنوين
من الحركة تنبيه عليه اذ هي علامة الوصل وهو علامة الوقف والحرف يستدعي كون حركته
يوقف والفرق ان الحركة والتنوين مثلا زمان فلم يكن بد من تفريق احدهما وجعل الحركة
على الاخر واختير جعلها على الالف محافظة عليه لئلا يتوهم فيه الزيادة اذا وجد له الوصل
وتفريق الحرف لا يتوهم منه شيء اختلاف الكلمة وذلك يندفع بالتنوين اذ
الجمع بين العلامتين ممتنع **قال** سواء ان تريم او ان جاءا :: وهو فلما تكتبه
ما يعني ان الحكم بجعل الحركة على التنوين اذا وقع فيه يتركون الالف ثابتة في الرسم
او مقروءة والفتحة بالحمراء ومثال الاول عليها حكمها ومثال الثاني ما اذا ونحوها
ثم يتصل الواو بالاول لوصوله ومثل بالثاني لقولهم هذا به ويحتمل ان يكون مثلا
ثم قصد به التمثيل لها جميعا لانه ضبطه على ما ذكره ائمة النقط تلاقة وجه
اوجه هما عنهم ان يكون النقط مبنيا على الوصل ان يجعل الهمزة نقطة صفراء بعد الالف
الكلمة والنقطتان على الهمزة ويلحق بحضها شيء وصورته هكذا ما وانتا
مثله ويلحق الهمزة بعد الهمزة والنقطتان وعلى هذا الالف بناء على قول اليزيدي
في الهذا الوجه انشا والفاظ وصورته هكذا ما والثالث ان يجعل الهمزة
فعل الكلمة والهمزة بينهما والنقطتان على الالف الكلمة وصورته هكذا ما قال التنوين
ثابت فيه ان يكون مثلا للثابت **سواء** خبر مقدم والمبتدأ ان وما دخلت عليه والتقدير
سواء ذلك رسمه مصدر به وقوله تعالى سواء عليهما او عظت ام لم تكن وكما هو مصدر
به في قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم **وقوله** وهو يلحق جملة في موضع الحال من جاء
وقوله كتبوه ما قرب فيه ان يكون نعتا لمصدر محذوف اي اتفاقا كما يفاد كتبوه
ويحتمل ان يكون غير هذا **قال** وان يكن بالكتبة مقتنى :: فهما على البيان اذا النصب
تعالى :: يعني وان يكن الالف الموقوف عليه في النصب مكتوبا بالخط بالياء وينبغي على الاختيار
وهو مذهب الخليل وانه تجعلها على الياء كما كتبت تجعلها على الالف ولا يلحق هنا الواو لكون
النقط مبنيا على الوصل ولا وجود لها فيه لوجود التنوين الذي جمع الساكنين مقتنى ومثال ذلك
بقوله مقتنى وصورة ضبطه على ما ذكر الخليل هكذا مقتنى وكتابه هكذا سواء
عنوان هذا الالف يسر مقتنى او منصوبا نحو سمعنا فتى يذكرهم او مجرورا نحو في مصحفه
وذلك الصحيح باجماع الصحابة على كتبها بالياء في كل موضع وانما الخلاف في الالف الموجودة في
النصب وتابعا قال الطرازي هي الف التنوين مطلقا وقال سيبويه بالتفصيل فيما سلم
الصحيح في المنصوب هي الف التنوين وفي غيره هي بدل الياء **وقوله** كنحو مقتنى صفة
لياء **وقوله** مهما على الياء مبتدأ وخبره على جواب الشرط سقطت منه الفاء ضرورة كما تقدم
وقوله كذا النصب سرى حقه مستثنى بمن فعل بم البيت ومعناه كذا اتباع النصب يسر انتقاله
في هذه المسئلة والنصب مبتدأ خبره سرى وبه يتعلق كذا ويحتمل ان يكون كذا خبرا وجملة سرى
حال من وجملة سرى حال من ضمير متعلق الخبر وبه يتم القول على ما اذا كتبت بالواو على احد
القولين في قوله تعالى وما اتيتم من ربا لتربوا يتم عليه غير ان المشهور عندهم كتبه بالالف
ومن اراد كتبه بالواو على النظائر والقياس ان يجري فيه ما في المكتوب بالياء من الاقوال الاول
يشمله والله اعلم وصورته هكذا ربوا **وقوله** وقيل بالحرف الذي من قبل :: حسبما اليوم عليه
النقل :: يعني ان جميع ما تقدم مما نص عليه بالالف في النصب فيه قول اخر انك تجعل الحرف
على الحرف الذي قبل موضع التنوين سواء كان في موضع التنوين الف ثابتة نحو مثلهما او نحو

نحو مهما او ياء نحو مقتنى **وهكذا** ذكر الداني هذا القول في المواضع الثلاثة وان كان ابو داود لم
يذكر عليه في نحو مقتنى اكتفاء منه بما تقدم وصورة ذلك في الالف الثانية هكذا عليها بنى
وفي المعجمة هكذا ما وفي ما كتب بالياء هكذا مقتنى وفي ما كتب بالواو على ذلك القول هكذا
ربوا وهذا القول هو مقابل الاصح عند الناظم وهو مذهب الخليل وسيبويه واختيار
التجيبي **وقوله** ان الحرف الحرى يستدعوه حركته لطاز منتهاه لم يلزم تبيينه علامة التنوين
لها الا لا يعتريه فاء **وقوله** عند هم الحرف الحرى جريا على الاصل هو بناء النقط على الوصل والتمسك
بالاصل ما امكن اولى **واشار** الناظم بقوله حسبما اليوم عليه النقل الى ان العمل في زمانه جرا
على هذا القول **وقوله** بالحرف خبر مبتدأ محذوف تقديره هما وجمعه على بدليل قوله عليه
النقل كما كانت في قوله تعالى وجدوا ما عملوا وبين قيل لتقطعهم عن الاضافة مع نية معنى
المضاف اليه المحذوف ما ذكرنا ان الحركة عليه من الف ثابتة او ملحقة او بياء وما في قوله
حسبما مصدرية وحسبما مفعول مثل وهو منصوب على انه نعت لمصدر محذوف مثل استقر
اي النقل اليوم عليه والنقل مبتدأ وعبر به عن التنقيط وخبره عليه واليوم منتهى بما تعلق به
الخبر واليوم عبر به اليوم عن زمانه وذلك من باب تسمية الكل باسم البعض وهو سائغ وانتصر الناظم
على القولين الذين ذكرا انه ذهب الى اختيار كل واحد منهما ذاهب كما قد مناه في المسئلة نعم او اخرى
او ما يقوم مقامهم وصورة ذلك هكذا عليها ما قوي **وقال** الداني واما رسمه عند هذا القائل
بين التنوين والحركة لا كيف ما داعي التنوين لا حرف على الحرف عليه لا مستند عليه ابا هما
في تعلم التنوين لما رسمتها فجعلان على المستدعي للتنوين وصورة ذلك هكذا عليهما ما
قوي **قال** الداني وذهب الى هذا الخليل هبير قوم من متاخري النقالة لا ما لم فيما علمت
قال **وما اذا نصت فوما ان تقف لتسقطا وتبقوا بالالف** :: لما ذكر حكم علامة التنوين وجمع
عليها انتقل هنا الى حكم علامة تنوين اجرينا مجراها لكتبها الواو على مراد الوقف احدهما
نون اذا لقوله تعالى واذا ما يقتنون خلتك والاخر نون لتسقطا بالناصبة ولتكونا من الصغرين
وما نون لتسقطا ولتكونا فهي نون التوكيد الخفيفة المختصة بالافعال وحذفها الرسم
نونا كغيرها لما كانت ساكنة واتبعت في الضرب ملازمة الحركة وتبدل في الوقف الفا
ذلك اما اذا واشار النقالة الى ان نونها عليه بكل القياس كتبها نونا لما كان لها الشبهة
نون الخفيفة في كونها ساكنة في الضرب ومقتنى ما قبلها مبدلة في الوقف الفا كتبت في
جميع المصاحف الا انها ظرف لانه الاضافة وحذف ما اضيف اليه ملحقة تنوين العوض وهو على هذا القول
بعضهم بالياء وهو الصحيح عند بعض بالنون اذا عمل فقط وكانه يرى ان الداخل الالف اذ هو
تنوين لاي اذا نصب الضمير ما تنبيه ان يكتب بالنون كان وجه من قول الناظم الالف بمقتنى على كتبه
كما تقدم في قوله وقيل في الحرف الذي من قبل صوح بذلك الداني وغيره وليس الهمزة جعلها بالنص
الالف كما تنوهم من لا علم له بنصوص الائمة وهو غير مبتدأ محذوف تقديره هما في
اذا متعلق بما تعلق به اليوم من الالف وحال من الالف ان تروى بغير الهمزة وكسرها بعد الكسر
في تشريعه حذف جوابها لدلالة الكلام عليه والتقدير ان تقف النون واتبدل منها الالف
النقطتان على الالف وعلى بغير الهمزة يتبين صحة النون وان زائدة بناء على الاصل فيتبين ان زيادتها
لا تقتضي بموضع وابدل من تقدير مضاف قبل نون ولتسقطا ولتكونا في موضع البدل من ذلك
المضاف الى نون وسبب البيت بعده وانه هكذا وهما اي النقطتان على الالف الكاتبين في اذا وفي
نون خفيفة الذي هو لتسقطا ولتكونا واختصر المولف على هذا القول في هذا الموضع ولم يذكره هنا
البيت على الذي قبله فكان اشبه ليدل على ان فيه خلاف كما دخل في غيره وحملة على ذلك والله اعلم ظاهر

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على علامة **تنبيهات** الاول قد ظهر مما بسطناه بكلام الناظم ان الذي يضبط النون مع الواو والياء
وجهان لا غير وهما ما بسطناه في كلامه وبذلك صرح الداني وابو داود وغيرهما مصرحين عند قوله
خلاف ما زعمه من لم يفهم كلام المصنف ولا اعتمد على نصوص ائمة هذا الشان حيث جعل كلام الناظم
دالا على ثلاثة اوجه واحد من الوجهين الذين حملهما كلام الناظم وجهان لم يقل بهما احد من
ائمة النقط وكلام الناظم يحتمل ما ذكر الثاني اقتصر في ابدال الفتحة على الواو والياء بناء على
المشهور وان ابدالهما خاص بهما وقد ذكرنا ان في الروات من ابدل الفتحة عند الراء واللام بدلها
الذهب المكي عند هي كالحكم عند الياء والواو ومن ضبط ذلك على الوجهين وهكذا اما ما ابدل النون
عند الميم على احد الاقوال او ما ضبط النقط متعين ابن مطرح ان الحركة الموجودة صوت النون يكون
الضبط على الوجهين في النون عند الواو والياء الثالث الظاهر ان اشتراط ابدال الفتحة هنا
لا يحتاج الناظم اليه ايضا لما نبهت عليه في التنوين كما ان الظاهر ان قوله ان ثبتت مستغنى عنه
ايضا لان ومن قوله او عرضا تقييد ما اباده والله اعلم **قال وكل ما خالفا وتنبيه**
والتقل نقط والتعريف كرر هي البيت وما يجري اذ ذكر بعد البيت الذين او لفظ بفتحة
اعلاه لان الكلام في الجميع بصفة الحركة لا في الناظم واذا قدم هذا الفصل هذا الفصل هنا كرر بعد
التنوين ينوهم ان التنوين لا يكون الا على صورة وهذه الحركة غير الخالصة وقد ذكر بعد
لعله انه على صورة الحركة الخالصة وافتتحني في ذلك بالنقط الاول وهو الذي ذكر التنوين
بالتركيب كلامه على الحركة الخالصة ويبين الناظم هنا حكم الحركة غير الخالصة وهي نوعان على التنوين
حركتين مشوبتين بسكون وهو المعبر عنه بالاختلاس ووجها عبر عنه بالاخفاء وبالروم **قال**
فوضع حركتين بنقطتين وضع حركتين مشوبتين بحركة اخرى وهو نوعان
حركتين كسرة مشوبتين بضمة وهو المعبر عنه بالاشمام وربما عبر عنه بالروم واختلف
حركتين بقبل النقط بحركة ثالثة مضطربة من ضمة وكسرة تنويعا وقيل النقط بحركة
ثالثة مركبة من حركتين ابدالا شبيها بالضمة مفردة وهو الاول يليه جزوي الكسرة
وهو الاكثر مخلوطين بالياء وهو الراجح وقسم حركتين فتحة مشوبتين بكسرة وهو الصحيح
وانت هاذه الاقسام الثلاثة مخالفة في الاعلى مما حركتين اخذ الخليل في نقطها بمذهب الذوقي
مخالفة على وضع المبسوط ولغيره هو احداث قول ثالث من المتاخرين ثما توهم بعضهم واما الاختلاف
بين واقدبه **قال ونون عن نافع** في نعما وتعدوا وبعده ويخصمون تنبيها على ان اصلها السكون
اشبعها ونوعين نافع واعلمهم على مذهبه ظاهرا في هو كثيرها وجعلها على مذهب قالون ما اشار
اليه الناظم ان يجعل شكلها نقطا مفردا والنقط الاخير في الصورة بالالوان وجعله على الشكل ان كان
الحرف مفتوحا يجعل فوقه وان كان مكسورا جعل تحته هكذا تنبيها يخصمون ثم يراعوا على
ما شبه به لان رعى ذلك ليسا غناء الاسم والممال وانما راعوا فيهما جعل ما شبه به الحركة دون
على الحركة لان الحركة وحدها يعبر عنها وهو الياء في الممال والممال ولا ليس معهما واما
الاشمام بهولنا يعبر به وسيبنت وتامنا على قول تنبيها على ان اصل الجميع الضم وكم انما
في اول كلامه على التختلس والفتح بان شكلهما نقط يدل على اختيار له وينبه ذلك على اختيار ابدال
وفيها وهم الحروف هو تعريفهما من الشكل والنقط وهو اختيار ابي داود **قال والاختيار**
ولا اختيار ابو فدان من الخلف بل بالمشافهة من الشيخ بالتعرية فحملا على البدال والاظهر
اختيار الداني اذ قد بين الناظم ان التعرى فعلم من النقط ينقرون بحركة خالصة مخالف فحركة
سيا بالحروف **قال** بعضهم وبالاختيار ابو داود هو مراد الناظم بقوله والتعرى حكم الاظهر
والاظهر عنده ان معنى ان يكون تعريتهم من الحركة السابقة الماخوذة من صور الحروف مثلا اخر
حكمهما التعرية مما تقدم يشكلان بالنقط ولا يقال انه بني عليه اختيار ابي داود لانه يوهم من قوله بعد
هذا وعبر ويكون ضمير عبر عائدا على جميع ما سبق لاهل الممال وهو وكل مبتدا وما ذكرت مرعوة
وانعم على شكل وال في الشكل عوض من الضمير وكل شكل اختيار ابي داود في النقط فشكلهم الدال عليه
في النقط نقط مبتدا وخبره على شكل وجملة ابدا على الخبر لتضمن المبتدا معنى الشرط
والتعرى حكم مبتدا وخبره والواو فيه واقعة للحال على ما اختاره في التحرير والاستيناف على الوجه الاخر
قال وعوض الفتحة الممالة بالنقط فتحت العرى للامالة وعبر والنقط واشمام
بنقط وسبنت وتامنا وتم هنا حكم القسم الثالث وهو ما قرئ بالامالة الفتحة فيعبر عنها بحالة
خاصة وحينئذ فهذا ان تضرب بالفتحة نحو الكسرة فوقها سبنت فلبكه وان تعاوا سبنت تحتها وانما الفاتح

بكلام

بكلام

بكلام

على الخلو فلما كان الحرف الساكن خاليا من الحركة جعلوا عليه تلك الدارة الخالية من الحركة وجرى ذلك
عمل المتأخرين وفيه مذاهب اخر لم نتعرض لها عليها الناظم لكون القدماء يرون تركها لعدم الحاجة اليها منها مذهب
الخليل واصحابه من ان علامة السكون الخاء هكذا الحمد لله واراد بذلك مذهب الخليل لانهم اسقطوا
واس الخاء وابقوا صورتها عبارة عن مذهبهم انما يجتمعون مع نقط الدولابي ومنها مذهب بعض القراء والنحويين
اهل المدينة ان علامة السكون الهاء هكذا الحمد لله وجهتهم ان اصل الوقف السكون والهاء تزاد في الوقف
للسكت فهو تخليا بينهما من حواس الوقف وايضا فيه اشتراك بالسكون كل واحد منهما ليس بما خرجه
ولذلك اميل عند القراء شمالا ويضربها ودرهما ولم يمل نحو كمشوناك ومعذرتك مطولا كلهم
يقولون بانتفاء السكون علامة السكون وفعله في ذلك نقاط الحروف ولم يجعلوا للسكون علامة اصلا ولا
بدارة حواس شرط مفرد الدولابي تسهيل عن علامة السكون بدارة علامته ودارة غيره مقدم وعلامة السكون منتفية
واعلاه مخرجا في محل الصحة بدارة اخر منتدا عدوه اي وهي اعلاه وقوله والتشديد بحروف الشين اعلمه ان
صورة التشديد شين يريد غير مفرقة واصطوحة وما منوكة ويريد ايضا انها اعلاه اي اعلى الحروف المشددة
وهذه اعلاه الشاء فذا انه اعلاه الاول عليه وهذا الوجه هو مذهب الخليل واصحابه وعليه نقاط المشترى عد
بعض القراء فانهم يجعلون للتشديد علامة اي يضبطون المشدد ويتركون غيره ومراد الخليل مما اختاره
الشاعر بقوله واراد بالاول الحرف الاول من الكلمة والطلاء بدل الراء
الا واركبوا قال بعضهم وهذا المعنى وسم الصحابة رضي الله عنهم والمصحف اوايل واراد بالاول الحرف
الاول من كل كلمة منها وفيه نظر شبابة وهذا الوجه اختاره ابو داود وذكر بنقط ما حركات اما فوق
تحت اعلاه يعني انك لا تضع الحرف المشدد محل علامة التشديد كما قلنا في الشين وفوقه بالياء ان تضع
الى ذلك شكل الحرف فتجعل واو اصغيرة امام الحرف يعني والصحة على قول فيه وياء صغيرة تحت الحرف يعني
الكسر واو صغيرة مضمومة اعلا الحرف يعني الفتح ومثله في محل الصحة على قول وهذا معنى قوله تحت الحرف يعني
على حسب ما ذكرناه واول الكتب صفة الشكل وعمله واوهنا للتنوين والضمير امامه واعلاه عايد على الحرف
المشدد الذي دل عليه التشديد ويعني بتحت مضاده اي اصل الحرف الى مثله لانه تضعه عنه ولذلك بناه على الصحة وقوله
اي تكون الحركة الجعولة بين من الشيوخ الذي نص عليه الداني وغيره ان الحركة تجعل بين الشين هكذا الحمد لله
وحذر ذلك بعضهم بان الحركة لما كانت تدل على نفي واحد وهو التحريك والتشديد على نفي الشين هكذا الحمد لله
كانت له مزية يستوجب بها القرب واما حركة امام واصل علم تنوار وح الشين والضرورة والشد
فاعلة وكما قلنا في محل الحال منه الظاهر ان قوله امامه اي وقت الشين والشكل يقول الشكل يعني
اني بم تتميم البيت او زيادة بيان وقد يقال انه اراد بقوله كما قلنا الصحة فقط وبما هو جاء الحرف
انكرا والله اعلم قال وبعض اهل الصنعة جاعلة يقول ان كان مكسورا اسفله
وفوقه فتحا وان ضما امامه يقول اختار من امامه اي فوقه يعني ان بعض اهل النقط يجعلون علامة التشديد
على الكل بكذا نها هي الكلمة كلها وعلى هذا الوجه نقاط مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وتبعهم في ذلك الداني
رحمه الله وهو اختيار الداني وذكر الناظم ان هذا الوجه يعني فاعلا الحرف كما اختبى به الشين بل يختلف محله
باختلاف الحركة وان كانت كسرة كان تحتها الحرف وهو معنى قوله يقول ان كان بكسر اسفله وان كانت فتحة كان
فوقه وهو معنى قوله وفوقه فتحا وان كانت ضمة كان امامه اي فوقه وهو معنى قوله وان ضما امامه يقول اختار
وانما جعل فوقه في حالة الفتح فيما سائل الضمة من الضمة لانه جعلت فوق فتحة الليس بالواو والهاء عايد
على الدال وبالياء الضمات وهي اسم كان والهاء عايد على بعض واسم يكون والبعض عايد
اسفله فوق فعل خبر يكون ويختبر في محل خبر كان والباء للمصاحبة اذا كان مضمومة الذي حل عليه التشديد
من جميع الحال من الضاد في موضع خبر يكون وقوله دلت عليها الاولى وتنتا مصدر في محل الحال من هذه
على مذهب من جميع الحال من الضاد اليه مطلقا اي ويكون الدال من الحرف بدلا من الحال من الهاء وقوله
لكان فتحة وقوله لا يكون فوق الحرف ان كان مفتوحا وان انضمامه فتدل يكون النائبة ومرامه خبر هذا لا يكون
اعتراض بين الاسم والخبر ومعنى الاشكال انضمامه فتدل يكون النائبة ومرامه خبر هذا لا يكون
يعني ان جنا هي فوق الدال المعبر عنها بطريقه ان كان فوق الحرف يكون فايمان وان يسرى اخر منكسرا
فوقه منكسرا اي تسفل الا فايمن وما يليه وذلك في حالة الفتح المنتهي للهوية الفتح عنه ما يليه وذلك
قوله الحق وفي الكسر اسفل هكذا يوجد الناسخ وهو ياه عندنا وايمن غيره وفوقه من العلامة الدال
الجارية على الدال وجاز ذلك لان الضاد جزء المضاف اليه وقوله اما منصوب خبر مقدم على بقية لفظ المضاف اليه
واما منصوب على بقية معناه ومقتسان خبر مبتدا محذوف تقديره طرفاه دال عليه الاول وفي سوى الاعلى من الهاء
يعني طرفاه السفد وكان الذي قبله والله تعالى اعلم قال من غير تشكلة اما تنقلها منزلها والبعض
منهم اشكلا كاول وبعضهم الطرف يعني ان نقاط المدينة الذي بعلامة التشديد عند من
يختلف عليها باختلاف الحركات اختلفوا هل يجمع بين الشكل والشدة اما على ثلاثة اقوال الاول ان
الشدة تقدم على الشكل لتنزله منزلة بيان لمعنيين الشدة والشكل هكذا ذكره ابو عمرو
وصرح باختياره ابو داود وقد ذكره هو ابو علي للاصل لان هذه اجناس تكون في البعض القديم وانما هو تتمة
للبيان فلما كان البيان بدونه استغنى عنه والى هذا الوجه اشار الناظم بقوله من غير تشكلة اما تنقلها
منزلها والقول الثاني انه يجمع بين الشدة والشكل تاكيدا للبيان هكذا ذكره ابو عمرو
ومعنى قوله والبعض منهم اشكلا كاول وقد يجتمع لتوجيه هذا القول على الذي قبله بما اذا كان الحرف
مختلفا فيه بالفتح واما الضم نحو الدار وانه لا يتعين ضبطه بالمد المذهبي على الاخر واخر بالنقط الشدة
مع المد الخاص بي اما الفتحة او نقطة التعويض ومعنى قوله كاول اي كما اشكلوا اول الوجهين الذي
هو الشد بالشين وذكر الناظم واغيره من الاقدام على الجمع كثرة من الشدة على هذا القول والظاهر
ان يكون الشدة هو الذي قبله الحرف من اي جهة كان فيما سا على ما قيل فيما اذا كان الشدة بالشين والقول
الثالث بالاول اي كان هذا الحرف المشدد وآخر الكلمة جمع فيه بين الشدة والشكل هكذا ذكره ابو عمرو
كاول الاطراف على التغيير فيصلب فيها البيان اكثر من غيرها واذا كان الحرف المشدد اول الكلمة او
وسطها اكتفى فيه بالشدة هكذا ذكره ابو عمرو وفي رايها هو معنى قوله وبعضهم الطرف اي وبعضهم
اشكلا الطرف قال الداني وهو قول مشهور وهو هذا القول عندي ان الشدة لما كان قد يختص
التنوين كان الشدة فيه تتميم كاول الاداة لانه فيه عن التنوين كالتشديد من تحريكه على حسب ما هو
ليمتاز التنوين من غيره فخالف الاول والوسط اذا يختص بهما التنوين فلا غنى الشدة بهما عن الحركة
والله اعلم وقوله الصفة التشديد فجوا اخر غرض بعضهم الناظم لضعفها وترك العمل بها وانكار
الشيوخ لها فاعرضنا عن ايضا عنه لذلك وقوله من غير تشكلة اما تنقلها الوضع الصفة
لقوله دالا قبل هذا ولما تنقلها فعلى بما تعلق به ما قبله وما متصرفة وبعض عبيدا والهاء عايد على الالف
تشاء ما ذلك يسيرا وكلام العرب اذ هي الامة للاضافة وفعل ذلك غيره فعبت عليه وغيره اشكلا وهم
حال من فاعل الشكل وكاول نعت لمحذوف تقديره اشكلا كاشكال اول الوجهين وبعضهم مبتدا
وخبره اشكلا عند وايد عليه الاول وبه يتعلق في الطرف قال وفوق وتحتهم تلا والا
مك لهقر بعد ها تا خبرا او ساكنا ذي اخر اول اظهرا عند الكلام اشار به الى
والترجمة في قوله وموضع القطع في الصدود فذكر هنا الى موضع القطع من الحدود ان يكون فوقه
وفوقه والصدود هو حرف المد الذي هو الالف والواو والياء الساكنة الضمير ما قبلها والياء الساكنة
المكسور ما قبلها والمراد بالوقفية ان يكون بينهما بيان كما ذا الحركة واشتاق او دود الا انه يكون
حرف المد وهو الذي يقع به الحذف لانه تتصل به وقال التيسير يكون ابتداء الحد من حرف المد
ويمتد به الى الهمز والساكن والفتح فاما قال ابو داود في قوله لهمز بعدها تا خبرا او ساكنا انه
به الى العلة بوضع المد هو وجود الهمز او الساكن بعد حرف المد وذلك انه اذا كان وجود الهمز
او الساكن بعد هاء الاضمار فلا يسبب امتداد الصوت بها جاء الخط ضبطها على ذلك فجعل عليها
الخط بشكل مد يعني على نقاط الخط مدودة مد مشددا ومثال ذلك قبل الهمزة جاء سيئة
فوق وقبل الساكن الذي في الداية وقبل الظهر مجيا في عند من سكنه وخالف نقاط الغراف وهذا
لم يجيد المد علامة واراد ان وجود السبب الذي وسط مبتدا وفوق خبره وتنبه بعد الحد
خاصة وذلك فيها قبل عارضة مثل الظهر صفة لحظ وتاهر صفة لهو ويعني تعلق لعدها والظاهر
تاخر المشتق عنهم بعدها وساكن معطوف على همز واذ عبر صفة له وقوله او ان اظهر الاداب
ان تكون او مفتوحة الهمزة زايدة النظر مطوف على اخر عمر او ساكن مدغم او مظهر وبه يكسر
الهمزة وتكون تتميمية هذه جوابها لعلة لانه ما تقدم عليها وان جنيبة بمعنى الواو او لما
الهمزة وقد ذكر بيت الاول الحرز الصفة بقوله بعدها مما اذا تختم الظهر
عارض المد فانه لا يوضع عليها مد عنده اما لمذهب فالوجه يعتقد عليه واما لمذهب وهو ترك بكذلك
على المشهور من انه عنده متوسط وكذلك عارض الفصل من باب اخرى واما عارض الاشباع
فلا يوجد بينه وبين ساكن اخر فيه السبب فيوضع عليه الخط عارضه وان قيل فيه فعل الاعراض

التوسط اذ فيه زيادة قيل لو جعل المعدل التنبير والمشبع مجموعا على المشبع لكونه مجموعا عليه ظاهر
فلهم ذوى التوسط لذة والاقابل به الشانع يدخل في قوله لهم همزة الهمزة المتغير نحو الشاة عند ورش
وعلى البغاء اولياء وليه شا أنشره عند فالون وذلك بناء على المشهور ومن ان المخرج ذلك كله
منتبع كما يدخل في المتصل نحو يا اتل وهو متفق عليه عند ورش وافتعل فيه عند فالون
والعنبر عند اكثر الضاهرين الاشباع ومن امدها بالقصر ثم يعلم عليه مدا اعنى بالقصر والمتصل
الثالث مراده بالشاكى ما هو لازم يوجد وصلا ووقفا واما ما يوجد وصلا فقط
حرف المد لفظا بالوصل نحو قالا الحمد لله الذى انبه شك قالوا الجبر فيا ما مدبه فكما لا يوجد لفظا وخطا
الساكن الموجود في الوقف خاصة لا يدخل في كلامه ولو كان الحرف به الوقف بالاشباع ما تبادل كما الصلاة
وهو جيد او على الفتح كما في تبارى سكون الوقف اذ كلها تعرك وطا بعدها اذ ذاك منصرفا النطق من
على الوصل الى الوقف لا يدخله في كلامه حروف المد الصدلة من اتصل نحو الذكرين وهاتين ووافرتم لانه
تكلم عليها في باب الهمز ومن هم بعضهم نحو لها فمنها الشاكى دار يتم وانذرتهم وهاتين وماذا ورد لانه
على هذا التقدير لا اعتراض عليه وعلى الناظم فلا تدخل الشاكى المدغم والمظهر ويلزم خروج الخفى
من حكمها اذا قابل به واما ما هو فلا تباينه بهاتين وانذرتهم نقطة الكلام المصنف باى دخولهما كان او
الخفى المدغم والمظهر **قال** كذا الورش مثل ما شاء ثم مدمو نحو واو السوء
لما تكلم على حروف المد الثابتة عنهما نحو اليس اذهبى ثابتة شاء مثل ما ذكر انها عند من يمدها
اصح ورش نحو المد بوضع المد عليها هكذا بكل شيء عليم في السوء عند من قال بمدها بالاشباع
ان المد اذا اطلق انما يحمل على الاشباع وذلك انما يوجد لورش على احدى روايتى الازرق عنه وعليها
عول الناظم هنا واما الاعول على الرواية الاخرى من الازرق التى هى التوسط حسبى اختيار الداني
ولما ذكر حروف المد اصلا لا في التوسط لا بوضع مد اتى انه اتى النظر عما كانت الصورة فيه متفقة
على حروف المد اذا كان الاصول على عشر فيه التوسط له استغنى عن ذكر حروف اللين كما وما الداني كان
اعتبر كان المشهور فيه التوسط وعليه المحققون وان قيل من ابن عطية قوله وهو واولى لانه اخرج
المد فقط ولعله اراد حروف المد وحروف اللين **قال** ذكرى الالف التى لا تكتب الا حرف مد دليل على
ان ما ذكرها كذلك **وقول** كذا غير مقدم لقوله شاء نحو مضعوفا على مثل وعمده هو على خرج
مضاعيف اية مذهب مختار مده وهو متعلق بما تعلق به غير وكذلك لورش والهاء في مره عائدة
على حروف اللين التى دل عليه شيء والسوء **قال** وان تكن ساقطة في الخط اختها حمر
يجعل الياء لما فرغ من كم حروف المد الصحيحة وما اعنى بها هو حروف اللين اشار هنا الى كم حروف المد
الصدوقة وذكر ان الحرف اذا تلى بالهمزة لكن يجعل عليها المد اذا حاصل فيه ان يجعل بين حروف
المد فاذا توجد الخط الحقت مد الخط على هذا داخل نحو شفعوا او النبيين ويسر
ما السبب فيه متصل فتنه وكذلك ما السبب فيه منفصل نحو السواى ان وا والى ما يسبح ان به
ان كنتم وتاب بلا الفتح لبى اخرج الى يوم القيمة وكذلك الداع اذا وعليكم انفسكم عند ورش وهو
افل عند فالون كل ذلك تلحق فيه حروف المد الصدوقة ويجعل عليها المد عند الداني نفاه العراق على
مذهبهم هنا ايضا لا يجعلون مدا واعلم ان كل من تكلم على المنفصل بانما يمثلها ما كان السبب فيه
من مذهبهم وتكون بعد الشرط وساقطة غيرها واسمها ضمير يعود على الاحرف المتقدمة وتنشق وعيا
ويعوا وتربوا والف والخفتها جواب الشرط واتى به الناظم ما جاء على الاحرف المتقدمة
نادروهو واكمال من الهاء والخفتها وزعم بعضهم انها حشو يقتضى عنه الخفتها ولبيت
لانه اعطى يقتضى لو قدم للناظم ذكر صورة الاجماع وذلك لم ولن يعد الاول لا يدخل الكلام
هنا حروف المد النهى او اول السور وان لم تكن موجودة في الخط لاجماع على انها لا تلى
بعضهم ان الهاء رسمها هاء الاختصار واكتبوا بالحرف الاول والاعراب فيها صاف لمقصود الهاء
كما قاله نظرو الذى عندى ان الهاء لم يرسموها على الاختصار وانما رسموها على القصى اعلم اللفظ
ايضا لها هو واجتهاد المتاخر يوجد ذلك بعضهم من قال لا يوضع لعدم حروفه ومنهم من قال بوضع مراعاة
للخط وانعدام الحرف لاعبرة به اتى انه يوضع المد وهو بدا الواضع النفع هذى منها حروف المد
على احدى الوجهين فيه اختلف الذى بعد هو في الاختلاف من القولين لبعضهم من رد الاول وهو
التحقيق عند الاكثر الاجمع القصدى لهم يعبر عليه بحرفه ولو كان يقتضى الى المد تكلم عليه بقوله انهم

تكلموا

تكلموا على النقط ومنهم من رجح الثانى في معتمده لما تقدم **الثانى** من قال باقتصارها فالمعتمل
اما ما على محل حروف المد لو كتب هكذا يسر س ص وقال في اللام يجعل المد بينها وبين الف اذ ذلك
محل الحرف على الجميع لو كتب هكذا الم م وظاهر عنه بعد تسليم جعله ان يكون عليها ان حرف
المد مطوى فيها على ما قد ما فيه في ترجيه كتبها الم ق ن والله اعلم قال وان تقلا على فهذا ترتيبا
وحطه موضعها جعلنا يعنى انه يجوز ذلك في الواضح التى حذف بها حروف المد وجه اخر غير الوجه
الضعيف وهو الاولى تلى حروف المد المحذوفة بل تستغنى بجعل المد موضعها وقد نص على الوجهين ابو
عمرو وابو داود وغيرهما وكانهم راوا في هذا الوجه ان المد يدل على الحرف وعلى مذكوره مشبعا اصلا
بالاشباع لانه ذلك وضع وامام المرد فكان المد يستلزم مصدرا كان الضرب يستلزم مضروبا فالمد الوجه
الاول يدل على شيء واحد وهو الاشباع وفي هذا الوجه يدل على شيئين هو المد والاشباع وصورة هذا
الوجه هكذا قوله تنصفا الخيوط الفتيل ليصوا الفتيل وهكذا في المتصل عليهم انتم كم
ان كنتم السواى ان وظاهر كلام الناظم اشتغال الوجه الاول لتصديره به وتبع في ذلك ابا داود وقد صرح
باختياره لانه يرجح من تصديره به واعلم ان ظاهر عبارات الشيوخ الاختلاف في موضع هذه الكلمة اذ
يتنقل في موضع اخر كما قال الناظم وشفع عن يقول على موضع الحرف ويحتمل ان يتاول احد حروف المد
اما على بمعنى او وبمعنى عن ترجمة الى وفاق وان تنشا شرط ومفعوله محذوف وتقديره غير الحاء الحرف
وتركنا جواب الشرط وفيه ما تقدم من الدور لكونه ماضيا والشرط مضارعا والعاقها مجدول تركنا
وموضعها ظرف في محل المفعول الثانى لجعلنا او هذه الجملة معطوفة على جملة الجواب وهى مرتبة ما
قال ومثل هذا حذفها يكون ان لم يكن همزا ساكنون وكل ما قد زدته بين ياء او ملحقة
انتك بعد الهاء لما ذكر التغيير فيما حذف من حروف المد التى بعدها السبب بين الحاء والكاف عنه بالمد
انشاء هنا الى ان مواضع ما حذف منها حروف المد وليس بعده سبب يتغير فيها ما تغير فيها بعده السبب بين
الحاء والياء استغنى عنه بمعنا وهذا مثل قوله وهذا حكمها يكون بالا شارة راجعة التغيير
المتقدم والضمير في حكمها عايد على الحروف المحذوفة ان ظاهر كلام الناظم يقتضى مشاوات
هذا الفصل الذى قبله عموما ليس كذلك وان الفصل السابق ان اخذ فيه بالحاء جمع المد وهذا البعض
لا يجمع مع المد مراد الناظم اذا فما هى المساوات بينهما في التغيير في الاحذف وعدمه لا يجمع زاد على الحكم
ان لم يكن همزا ساكنون اشار به الى توجيه هذا الفصل مع الذى قبله وذلك ان سبب الفصل
زوال حروف المد فيه الهمز والسكون وهذا الهمز بعد حروف المد فيه همزا ساكنون اذ لو كان فيه همز
ساكن من الفصل الاول واما تحذو مثل بعده السكون والظاهر انه غير محتاج اليه لانه اصلا وزائدة بل
الساكن تحريمه الله وبالواو المد سر غيبانه وقعت الى بلاده قبل الساكن في موضع واحد لا مع حرف
الياء وذلك في قوله تعالى انبوا الله وعلى الناظم منه اختزاز **قوله** وكل ما قد زدته بين ياء او ملحقة الخ
اشاره الى موضع التغيير في هذا الفصل فقال ان ذلك وكل ما قد زاد تابع بزيادة الواو والياء فان
تحريره باب او اذا عاد على الوجه الاول ويوم يات واذا دعان على الوجه الثانى وهكذا حتى انتك بعد
الهاء اى سواء كانت الواو والياء وهو ان ربه كان به بصيرا والزيادة الف يعنى هى الزيادة على ضبط الخط
سواء كان المحذوف اصليا نحو هو المتقدم او زائدا نحو بعد ثم وما ذكره الناظم من التغيير في هذا الفصل
يقوم فيه فيردد ابوداود واما الداني فليس عنده فيه الا عن ولا يكتبه هنا بالمد عنده وان مذهبه
في هذا الخ ان شكل المد انما احدث على الاشباع والاشباع هنا لم يتبع الناظم هنا على جملة مع انه
اذا يتبع بعدها همزا قال بعضهم وكل ما ذكر هذا الفصل سوى بينهما وبين صلة الهاء فتوى الناظم
لها اشهر وعجلة وعنهم ان قابل هذا اولى بوصفى الفعلة والسفه لان الناظم تكلم على مقدر تابع وصل
اليهم قبل غير الهمزة لم تنتبه جميع اما ضرورى الحلوا في عن قالون وهى غير مشهورة بذلك عرض
عنها تلا او غير الناظم مثل تكلم على السبع وانه يلزمه ذكرها لتنبه نهاية في زاد ابن كثير بالتاء
مثل مبتدا وحتمها منتدا ايضا ويكون غيره والجملة غير من الاول ويحتمل جعل منا غير يتوى واما يتى
شرط فذى حواب لانا لم نتقدم عليه وكل خبر يتوى او متعلق به ومن بالحال من الهاء في ردته وصلة
يعطوه على ما واتيك صحة لصلة وبعد حال من واتيك **قال** اذا ما سمعوا تسمع
قوله انت وفيه نعم يتبع ان ما تقدم من التغيير في صلة الهاء والمد الزائدة اذا تبعتها همزة
ساكن هو منصوص عنه وهنا لا يوضح ما نصوا عليه لانه يتبعه ان يقاس عليه اذ لم يقاس عليه الا في
بينهما وبينهما وهو ما تبين بعده همزة ساكنون سواء اجتمعت فيه بلا او وحدت منهما انتهى ذكرها تلك

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يقول اجعل الاولى مرة التخفيف وهي الهمزة التي عبر عنها بالمبينة نقطة حمراء على
مالك واجعل الثانية اي كانت مسهلة بين بين وهو المراد بالمليئة نقطة حمراء على الالف
فادخل في كلامه الشبه الذي هو حرف مد ساكنة او متحركة وفي قوله المبينة اشعار بان هذا الحكم
خاص بما اذا كانت مخففة واما لو خففت بالنقل فهو جار - اشبعتم وكما تجعل الصراط وهو
كذلك لان الذي يجعل جيئذ في موضعها انما هو حركة كما يقوله بعد هذا) وقوله وفي فتح انفتاح
الباء متعلق بالمبينة اذ ذلك هذا الموضع وما عطف عليه مبني على ما اختاره الذي ذكره الناظم
ويجعل مبني للنائب وهو العامل في المجرور وهي والطرف تنبيهان اي اول ذكر الناظم هنا
في نقل التخفيف وجهان وهذا وهو جعل الهمزة نقطة حمراء قبل الصورة المسهلة نقطة حمراء
دون الصورة بناء على ان مذهب الكسائي الذي اختاره في التخفيف ولم يتكلم على ما اختاره
مذهب الفراء ولك حينئذ في نقطة وجهان احدهما جعل الهمزة نقطة حمراء دون الصورة المسهلة
هكذا ا ت ا لله والوجه الثاني مثله الا انك ان تجعل النقطة على الالف حمراء وهكذا ا ت
ا لله ويؤخذ هذا الوجه مما ذكره بعد هذا في اجتماع ثلاث همزات وهذه الاوجه الثلاثة
منصوصة للقدماء وزاد بعضهم هنا وجها رابعا بناء على مذهب الكسائي وهو اظهار الهمزة وجعل
الصورة عليها فيما سامته على ما ذكره الداني في التفل لمن يحقق الهمزتين اذا جاز في الثانية
مع كونها مخففة بناء على مذهب الفراء ان تجعل عليها الصورة وفي قياسه نظر اذ لم ينص احد على
ذلك في الاولى وما ذكره الاخفش يرون ان اجراء الثانية انما هو مراعاة لمن يسهل الهمزة ولم
يجعلوا ذلك بعد تصوير الاولى في مواضع من التخفيف منها او نبيكم ايكما ولو فرقت بالتخفيف
او الاولى لامكن بها مراعاة التسهيل لغير المسهل من الساكن والتسكين لا يكون
على نقطة على قراءة البدل يقرون مد ولا تجعل عليه علامة مسهلة بل عليه كلامه اول الباب انصا
النظر حينئذ في وضع المد وعدمه والناظم يذكر ذلك بعد هذا وهناك يستوفي الكلام عليه ان
شاء الله قال وفي اختلاف ووقها الصراط ونقطة اما هما حمرا هذا الكلام مضموم الذي
قبله بهو مبني على ما اختاره النقاط في التخفيف وهو مذهب الفراء ومعنى كلامه انك تجعل الصراط
التي هي التخفيف دون الصورة وتجعل علامة المسهلة نقطة حمراء في السطر الاول صورة لها حينئذ
عليه قوله وكلما وجدتم من غير البيت هكذا ا ه نزل ا له لا ان في قوله الصراط اجمال لان ثم المواضع
ما لا تجعل الصراط على الالف اذا تلك لو شرطا انما تجعل هناك حرف الاخرى ما قبلها نحو ما جرا ا له اختلاف ا نزل وانك
هذا بقوله وان يكن مسكنا من قبل الخ والعامل في مضمونات هذا البيت كلها تجعل المذكورة في البيت
الذي قبله لانها كلها مطوفات على معمولاته قال وان تشا واجعل هنا ما تشا واما تحو
قوله انزل والباء في الباء من التخفيف حمرا والهمزة في الزخرف لما ذكر نقط نوع التخفيف
على المختار الذي هو مذهب الفراء ايضا وهو كالذي قبله مخيرا لك تليين واو احمر في باب انزل وتجعل
يوها علامة التسهيل وهي باء حمراء في باب ا لكل ا له وتجعل تحتها علامة التسهيل وكذلك هذا الباء
في ا تقاتل بما بعدها في الثانية ولذلك سكت الناظم عن بيانه اذ جاء على وجه الاصل واتصال يصل
بنقطة التسهيل لانه اكتفى بما تقدم في قوله نقط وما سهل وصورة ذلك هكذا ا نزل ا له
وهذا الوجه موجود عند النقاط والراجح عندهم هو الذي قبله ولذلك بدأ به الناظم فان قلت
كما هو كلام الناظم انه يكتفي بالحمرة الباء والواو على التخفيف وتعلم ورى ذلك ويكون ما اخبر عوضا
عن النقطة قلت كلامه وكلام غيره يحتمل ما قلتم ويحتمل ان يكون ما ذكره فيما اذا اجتمع
ثلاث همزات والهمزة الثانية على ان لا تكون عن نقطة التسهيل وذكر بعضهم انه يخطر هذا
النوع ما ذكره في باب ايكما واو نبيكم وليس كما لان زعم ان جعل الحمرة هناك انما هو على نوع الزيادة
كما خدمناه وذلك مشتق مع الصدق وان تشا شرط ومفعوله محذوف تقديره مخير ما تقدم الجواب باجعل

واو ايكم

واو مجعول ثان وهو على حذف التقدير اي حمرا بدل عليه حمرا الذي بعده والباء مفعول واو حمرا
حال وفي الباء متعلق باجعل ومن التخفيف حال من الباء في تنبيه دفع الناظم به توهم التخفيف
ويجوز جاز بيني على مذهب الفراء ولم يتكلم على ما اذا خففها بمذهب الكسائي ولك فيها بيني
وجهين وهذا وهو جعل الواو في السطر والثانية ان كانت مكسورة تحت الصورة وفوق وسطها او
كانت مضمومة ويجمع هذه الثلاثة الاوجه منصوصة للقدماء وزاد هنا ايضا بعضهم
وجها رابعا كالذي تقدم في التخفيف وقد ذكرناه هناك قال والباء في الباء حمرا والذي
في الزخرف ... وقوله امنتم ملتبسة هما ... فخذ وجهين كما تقدما مراده كالهمزة في الزخرف
قوله تعالى والواء الهمزة خبر ام هو وفيه بالزخرف اختزاما اما غيرها كقوله اينا لتاركوا الهتنا
ومراده ما منتم المستفهم به قوله تعالى في سورة الاعراف قال فرعون ءامنتم وفي سورة طه ءامنتم له
ومثله في سورة الشعراء وغيره بالاستفهام اما اختزاما من غيرها في المواضع الثلاثة نحو قوله تعالى
اثم اذا ما وقع ءامنتم به واما اختزاما من قرأ من قرأ من قرأ المواضع الثلاثة بصيغة الخبر وقد روينا عن ورش
من طريق غير مشهورة وقوله فخذ الخ وجهين كما تقدم يعني انك اذا نظرت بين استفهام وهي
القطع احتمل عند البصريين كما رأيت واحتمل الاولى وان جعلت لها وله بالاشكال وان لم تجعل
المتفقين على ما هو المختار واحتمل ايضا جعلها الاولى من الاخريين والثانية منهما من باب الهمزتين
على ما هو المختار وقد خرج في قوله كما تقدم حكم النقط وهو انك تجعل الهمزة نقطة حمراء
والمسهلة نقطة خضراء وعموم قوله كما تقدم يقتضي ان المختار جعل الصورة للاخيرة التي هي
ما صلية لان الناظم استدرك في كلامه ما يدفع هذا على ما يأتي وفي الهمزتين اذا جاز في الثانية
مفرد بينهما ويقرأ الواو بدل عليه ما يعرف والتقدير وقوله والهمزتين والزخرف حال من الهمزتين
والقول المفرد منه او المصرح به يعرف مطوف ومستوفيها حال من ءامنتم والاظهر انه اسم
مصدر على حذف مضاف اي ذا استفهام والحكم مبتدأ ويقرأ اما متعلق به او صفة له وكما تقدم
خبر عنه والجملة خبر عن المبتدأ لان العقد والرابط الضمير المجرور فيه وانما جمعه وان كان
ما يعود عليه في كلامه مثنيان وهما الهمزتان وامنتم لانه نظر الى موضعهما وذلك ان ءامنتم
في ثلاثة مواضع كما قدمناه ... كما تقدم مثل هذه ان انت جعلت هذه هي
الملتبسة ... وان جعلتها هي المستكرة ... فالاولى اجعل قبل الحرف وانقط عليه او بنقط
عوضي لما كان عموم قوله الحكم فيهن كما تقدم يقتضي جعل الصورة للاخيرة اذ هو مراعاة ما صلية وكان
المختار عند الناظم هنا جعل الصورة للوسطى لذلك يتوالى الحذف بمثالين غيره اذ يتوالى فيه الحذف
استدرك الناظم هنا بيان المختار باشارة الى انك تجعل بعد الالف الكلاء الباء حمراء مثلها وتعني بقوله
مثلها ان هذه الحمرة تكون مثلها وتمثل الالف الكلاء التي تعود عليها الاشارة في الصورة والقدر وان
كانت مخالفة لها في اللون واشار بذلك والله اعلم ان ما يعرى كثير من الناس من عدم ايصال اللفظ الى
السطر ليس بصحيح وهو كذلك عند التحقيق خلافا لما عند الذي اختاره عموم ايضا لها للسطر
ولم ينبه على جعل النقطة الصفراء هي علامة التسهيل على الالف الكلاء وهذا الوجه كما لم ينبه على جعل
الالف الصفراء في السطر لدخول ذلك في عموم قوله الحكم فيهن كما تقدم وصورة ذلك كما تقدم هكذا
ا هنا ا منتم وهذا الوجه المختار عند النقاط كما قدمناه للدلالة التي ذكرتها من عدم توالي
الحذف فيه ولذلك بدأ به الناظم وقوله ان انت جعلت هذه هي الملتبسة هو بيان لهذا الوجه المختار اي
انما تمثل الالف الكلاء بعد الحمرة اذا جعلت الكلاء التي تعود عليها الاشارة وهو صورة الهمزة المسهلة
التي عبر عنها بالملتبسة وقوله وان جعلتها هي المستكرة الخ اشار به الى ان المسهلة وجهين اخريين
مبنيين على جعل الالف الكلاء التي يعود عليها ضمير المفعول الاخيرة التي عبر عنها
بالمستكرة احدهما انك تليها الالف الحمرة قبل الكلاء وتجعل عليها علامة التسهيل هكذا ا منتم
والثاني ان تكتفي بالنقطة عن الالف هكذا ا منتم ولم يتكلم على هذين الوجهين على حكم
الصفة والصورة هو مذاهب اختيارا بما تقدم وحذف اسم الى كما في اول الشاعر ولا حتى زيغ قلبهم
المستأخر والتقدير وهو معنى تليها والباء به الكلاء اما لان الالف محمول عليها هو اما
لانها على حذف التقدير اي الكلاء وحمرة نعت لمحذوف وكذلك مثلها تقديره الواو وان انت جعلت شرط
حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وانت جملة معترضة بين شرطه ومفعوله وكان تلا جملة حذف الفاعل اي تلا

منها همزة وطرا اذا قرات بيه في الثانية بالبدل مرة مدة فلك ان تقيسه على باب الوقف على
الهمزة المبدلة يعني ولك ان لا تقيسه عليه وسبب ذلك ان الهمزة منهم من ينظر الى اصول
الاشياء ومنهم من ينظر الى الحال وما يراعى في الاصل ومسئلتنا من هذا القبيل ان نظرت الى ما حصل
نسب او لا يوضع عليها مد لانها همزة مبدلة فتبقى جنبية عارية فكذا انت وان نظرت الى الحال
نسب وضع المد عليها لانها همزة مد لغوي نسب الاشباع بكون كذا انت ونبه الناظم
بالمثل على ان هذا الحكم انما وقع بعد الهمزة المبدلة فيه ساكن ولا يدخل في ذلك ما وقع بعدها
فيه متحرك وذلك في الواو المنتهية في سورة الملك ولا يوضع فيها المد اذا لا سبب لغوي وقوله
ولا تقس شيئا انشرح يعني ان ما اجتمع فيه همزتان متفقتان في كلمتين وابدلت الثانية منهما
حرف مد موجود لغوي ساكن وانك لا تجعل عليها مدا اصلا وما قرن بذلك كيس امعنت تغيرها
اما مع شانهم مراعية الاحرف ينظر الى الحال بلا اشكال على مذهبهم وان كان لا ينزله فيما كان
من كلمة وهي ما حرى ما كان من كلمتين واما من لا يراعي الاصل بل ينظر الى الحال يعرف
بثم ما كان من كلمة وما كان من كلمتين ويلزم المد في الاول وصلا ووقفا ولا يلزم في الثاني اذ
لا وجود له في الوقف فيه فان قلت قد تقرر عند ارباب الشان ان النقل مبني على الوصل
فينبغي لذلك ان يجعل المد فيما كان من كلمتين لوجوده في الوصل قلت انما لم ينزلوا
خارجا بني على اصل العرف ان نزل منزلته كالمسهل بين بين او بالبدل حرفا محركا واما ما
خرج على اصله بالكلية وانه يراعى فيه انواع حال الوصل والوقف فلذلك منع فيما قام على باب
الابدال ولو اتفق الوصل مع انفاق حالتي الوصل والوقف لا يوضع فيه المد واذا رجعوا الى اصله واعلم
ان ما ذكره الناظم في هذا الفصل هو من رايه الذي يتكلم الفقهاء في ذلك بوجه وكلام ذلك
صحيح وفيه دليل على تمكنه في هذا الفن ولك خبير فكن والمبتدا ان وما دخلت عليه وفي مثله
بما تعلق به الخبر ومعنى تعتبر نقش في دليل قوله يعرى وانقس والضمير المنصوب تعتبر
يعود على انت وتشا تنشر مفعول تنقش ويعرى مفعول محذوف تقديره وبابه بدليل ما
قبله تنبيه قد مضى في نظم باب ما انت عند من يسهل بين بين ثلاثة اوجه وما على ابدال
البدل بذكر فيه الناظم وجهين بناء على جعل الصورة للثانية وهما وضع المد على الالف
وضعه ولو اخذ فيه يجعل الصورة للاولى فجاز فيه ثلاثة اوجه الجواز الثانية مع جعل
المد عليها ولا جتزاء بها عن المد فيحصل فيه على البدل خمسة اوجه والمد الموجود قال
النقل على التسهيل فيجتمع ما لورش في هذا الفصل ستة اوجه والله الموفق قال
القول في الصلة عند الوصل وهمزة الوصل ابتداء النقل اعادة غير الناظم ذكر هذا الباب
قبل باب الهمز وهو اللائق لجميعه في هذا الباب اما علامة حركة واما علامة سكون غير
ان الناظم خطر له ان اصلها همزة ولذلك اعقبه لباب الهمزة والذي ترجم له هنا ثلاثة اقسام
الاول حكم صلة الف الوصل والثاني حكم الابتداء بها الثالث حكم النقل عند من اعتد به واعلم
ان القدماء رضي الله عنهم لما راوا ان همزة الوصل ساقطة في الوصل اردوا ان يضعوا لذلك
علامة تدل عليه واصطلحوا على ان جعلوا لذلك حركة كالهمزة التي هي علامة السكون عند نقاط
الاندلس فلما كانت الحركة في الساكن دالة على سقوط الحركة منه جعلوا هذه الحركة دالة على
سقوط هذه الهمزة في الوصل لان النقط مبني على الوصل بخلاف الدالة على السقوط ولذلك قال
الداني لو جعلوها دارة لكان ذلك حسنا لان الدارة هي علامة السكون عند نقاط الاندلسية فهذا
كله عند غير الشارقة واما الشارقة وانهم يجعلون على همزة الوصل دائرة مفلوقة دالة على
زيادتها وسقوطها وكانهم اخذوا من زايد واما الابتداء فكان الناس الاولون لا يجعلون له
علامة لان النقط مبني على الوصل لا على الابتداء وهذا الحكم فيه عند الشارقة لا فيجعلون له علامة واما
للمغاربة واما غيرهم ما خلا واجعل علامة الابتداء واما لانه يختص بجعل علامة السقوط ان يكون
بسائطها وصلا ووقفا كما دلت الدارة عليه في نحو فلفاه واما لخشية ان يتوهم ان يكون الابتداء
تنبيها على تبوتها وعلى انه لا يكون وصلا ابتداء فابعا بجعل الصلة واشكل على جعل ذلك نقطة
كنقط الاعراب صورة لا لونا واما النقل لما كانت الهمزة تسقط وصلا ولا تثبت الا وقفا لم يكن لها

وبه همزة الوصل فرق فجعلت فيه الحركة الدالة على السقوط كما جعلت في همزة الوصل عند انهم فرقوا
بينهما بالدارة وجعلوا النقط في همزة الوصل صلة للضاد بينهما وابدلوا النقط في النقل على اسمها
وما على الذي هو حركة وهي الصلة متعلق بالقول وهو عطف على قضاء ايه حكم الوصل للصلة وعند
الوصل اما قال من الصلة او صفة لذو وهو عطف على قضاء ايه عند الوصل وحكم مفعول على حكم الفقه و
وقدم النقل بقدر فيه مضاف مماثل للذي قبله ايه وحكم النقل هنا بمعنى المنقول قال فصلة
للوصل كانت تبع وقوفه على الفتح توضع وضم او كسرة ووسطه ان ضمة كذا انت
مرتبة انشا رهنا الى بيان الحركة المسماة بالصلة من جملة الذي هو الف والشغر بذلك عن بيان
جملتها اذ بيان موضع الشيء عن وجود الشيء وذلك ومراده ان هذه الصلة تكون تابعة الحركة
ما قبل الف الوصل والهاء اذا نطق بما قبلها مفتوحا كانت الصلة فوق الالف واذا نطق بما قبلها
مكسورا كانت الصلة تحت الالف وان نطق بما قبلها مضموما كانت الصلة في وسط الالف لازمة
كانت الحركة اصلية او عارضة فان قلت ليس في كلام الناظم بيان كون الحركة العارضة
قلبية والعطية قلت اما كونها قلبية فلكون ما بعد الهمزة في الوصل لا يوجد ساكنا واما
كونها لعطية حكما الا فالاول اعتبر فيما لفظ كثير فيما كثير من المواضع فاصلة وهو ما يكون قبل
الالف فيه ساكن لا كثير يسقط في اللفظ وكما فيه ما بها الناس وفاما الحمد لله وقالوا الحمد لله
واذا عرفت ان القراء على ما قبلها الحرف المنطوق به فلا درى بيان ان تكون له صورة في الخط قال الله به
الله يقول الرسول وبين ان تكون له صورة في الخط فخوفا الله تعوذا استكبارا يحظوا الحظوا والصلة
على ما تقرر بيانها دالة على امرين وجودها بدل على سقوط الف الوصل وموضعها يدل على حركة ما
قبلها وقوله فصلة مبتدا والخبر جواب شرط مقدر اي ان تشا عن بيان حكم الصلة وهذه الجملة
للتفصيل وهو المشروع للابتداء وتبع خبر والمبتدا محذوف تقول تبع واللام فيه مخمسة قوله
تعالى كنت للرياء تعبرون والحروف الثلاثة ومرتبة تعلق بتوضع والضمير المفعول بالهاء
عائد على الف الوصل وكسرة بمعنى تصبه على انه خبر كان محذوفة اي وان كان تشكل ما قبلها كسرة
ويجر رفعه بفعل محذوف تقديره ان وجد فيه كسرة وهذا هذا خبره وقوله ان ضمة وجواب كلام
من الشرطية محذوف لوجود دليله تنبيهان الاول قوله كذا انت مرتبة يحتمل ان يكون مشيرا
بها الى استغناء عنه جمع به لتتميم البيت ويحتمل ان يكون مشارا الى هذه الصلة جاءت هكذا مرتبة
بما قبلها اي ان الفراء على ما قبلها ولا تكون في موضع الهمزة مطلقا كما كان ذلك في همزة النقل على
انها لا يعدان يكون بقوله مرتبة على ان هذه الصلة ابتدا لا تكون الا متصلة عن الالف بل تكون متصلة
به مثل جال جان فان قلت ليست صريحة في الدلالة على الاتصال قلت نصرف الواو دالة
على اتصال بالتعريف فيما قبلها والوسط ان كانت بعد ضم وتكون كلامه هنا منبها على اختلاف حكم
الحركة بهذا الحكم اعني اتصالها واختلاف محلها وان غيرها من العلماء ما قيل لا يكون حكمها كذلك
الدال عند الشارقة والدارة على ما اشار اليه الداني واما الدال والنصوص انه لا يتصل بالالف
بعد ايه على علاله واما الدارة فزعم بعضهم انها مثل الحركة تكون فوق وتحت ووسطا وما اخذ ذلك
يكون والله عند انها كالدال تجعل بالاصلي لا تتصل به كما هو الشان في الحروف الزايد
ولذلك والذي على تمثا والنقل الحركة على غيرها اذ فيها الدالة على الامرين الذين ذكرنا علاله الدال
والدارة وانهما لا يكادان على السقوط فقط الثاني في الطلق الساكن كما الطلق الدائر وابو دارد
في جعل الصلة في الف الوصل ثم يعطون بيان تكون ما قبله مما لا يمكن الوقف عليه نحو الله وفالله
ومما يمكن الوقف عليه نحو نعم الله وقال الله ولا يبدا ان يكون ذلك مقصودا عندهم وزعم الفيصل ان
ذلك مختص بما يمكن الوقف عليه وهذا قاله نظرا انه اذا جعل الصلة الدالة على السقوط بما سقط
في الوصل فقط ولا تجعل فيما يسقط في الحالين كما هو الشان في دارة الراء يحظ الدالة على
سقوطهما وصلا ووقفا قال وان تكون تعتم كلمة ويسحطان فالفتح الوقف لما ذكر قبل
هذا ان الصلة تكون تابعة لحركة الحرف الذي قبل الف الوصل وكان مراده من ذلك حركة الحرف الملفوظ
به الموجود خطا هذا ان يتوهم ان المراد الموجود خطا واتى بهذا الكلام ليرفع ذلك التوهم ويبينه
بان المراد الحركة حركة المنطوق به وجدوه الخط اولا ومعنى كلامه ان الف الوصل ان كان قبله تنوين فانه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

خرج غير مقصود ويحتمل العطف ويكون فاعل نبر مستتر يعود فواتيح المتشبه بالالف فاذا وجدت علم انه فاعل
واذا لم توجد علم انه ليس بفاعل وحمل ما ليس فيه علم ما فيه قال بعضهم وليس مثل هذا التركيب في القرآن
يليق التعليل به وانما يعلل به الغايات قلت وما قاله غير صحيح بل هو كثير في القرآن ومنه بكر وقدر
وادبروا استكبر فيما تعدام الالف على انه ليس هو وجمع وغيره كبروا هو الا بوجود الالف تغيرانه واو
جمع وعلى تسليم انعدامه في القرآن اذ علامة في الخ العربية الذي به كتب القرآن وقد يوجد في اخرى
ضعيفة اضربنا عنها صفحا وضمه فحمل الدارة على الالف زيادة دالة على زيادتها هكذا قالوا انشوا
ثم سلوا وزيد ما ثم يسم فاعله وما موصولة نائبة وصلتها فيه تبيين او مصدرية موضع انما او
منصوب على انه مفعول به وبقي في بعض النسخ وجاء ما في ما ينبغي يكون محيا مطلقا والله اعلم قال
وبعدوا والعفو ثم تبتغوا وما بعد في الرسوا انشوا هذا البيت يقع في بعض النسخ بعد هذا الموضع
وليس بصواب ويقع في بعضها في هذا الموضع وهو صواب وانشا الناظم الى اربعة انواع من الانواع التي
قدمنا التنبيه عليها اولها ما زيدت فيه الالف بعد واو العدد والمراد بذلك كل ما كانت واو من
نفس الكلمة ويقع اخرها ساكنة على الاصل نحو انها ادعوا وفي مخرجكم العارض نحو وقيلوا اخراجكم
ولما تبيه البيت الذي قبل هذا على ما زيد بعد واو الجمع بنا بشوا انشا وهنا الى ما زيد بعد واو العدد على
عليه شيء كما نبهنا عليه خلاف ما توهمه بعضهم وان الناظم يقتفي عليه ما زيد بعد واو الجمع وذلك الى
ذلك غفلة منه وما ادرك انه اولى بوصف الغفلة من الناظم واختلف في معنى تسميته فقيل لانها مع
بعد ما علم مفرد الواو حكم كانه على حذف مضاف اي واو بعل وقيل لانها مع بعل ليس مشتق وانما
علم وجعلوا البعل يكون مفردا ومثنى ومجموعا تسامحا كما يقول بعض النحويين العدد اذا قدم واحد
واذا اخر ثنى وجمع وهو ما يوصف بواحد منها وعندي ان ذلك لانها في لفظ مفرد اي غير مركب مع
غيره وان المراد الذي هو قبل التركيب يطلق على البعل حقيقة ويكون ذلك اشعارا من فواد عوم
وتقلوم بانها ليست بواو بزيد وانما هي واو مركب لان الضمير في ذلك متصل بصارت الكلمة معه كشيء
واحد مركب من لحقتين واعلم ان الفتحة لا يزيدون هنا الالف ويخصون الزيادة بواو الجمع فرقا بينها
وبين واو العدد وانما هذه الزيادة عند الرسم وسبب زيادتها عندهم الحمل على واو الجمع اذ هي
شبيهتها في كونها واوا متطرفة ساكنة في الاصل لا غير الا العارض والاولى ان يقال زيدت للفصل
مستدل بها على ان الحركة تامة وان الوقف عليها ممكن ويكون ذلك اشعارا من اتصال الضمير
بها فواد عوم وتقلوم مرادهم بالحمل للمصاوات في العلة وتخصيص جعل الدارة هكذا الى
وفي والنائب من الانواع التي اشار اليها هو ما زيدت فيه الالف بعد واو متطرفة مقدر صورة الهمزة
على خلاف ما علم واليه اشار بقوله تفتوا وما به وهذا النوع ينقسم عند الفقهاء الى قسمين قسم قبل
همزته الف كقرؤا وقسم لا الف قبل همزته كتفتوا اما الاول فيقال سم ان يكتب بقسم قبل
لانه بعد سكون لا كتبته في المصاحف بواو والالف يقرها وعللوا ذلك بنقسمة اوجه الاول ان الواو
صورة الهمزة على مراد انها لما بعدها فتكون حينئذ من باب ما وضع بعد الالف المنوسف
فواو قرؤا وشبهه ان يصير من منبر حركتهم والثاني انها صورة لتشكل الهمزة والثالث انها
تشكل الهمزة والرابع انها زيدت تفرقة للهمزة وتنبيها لها وانما مس انها زيدت دالة على اشباع
حركتها والالف زائدة في هذه الوجوه الخمسة اما حملا على واو الجمع لشبهها بها قاله ابو البقا
او تقوية للهمزة قاله الكسائي وقد يقال انها زيدت للفصل عما بعد هذا دالة على تمام الكلمة وانما
يعلق الوقف عليها ويكون ذلك اشعارا من فوجوزه معا اتصلت بالواو ضعيفة وصارت الهمزة فيه
متوسطة ولعلة مراد ابن البناء الدال مس ان الواو والالف صورتان للهمزة الواو صورة للوصل والالف
صورة للوقف حملا على الالف فيه قبل همزة وتخصيص الوجه الاول وهو الاختيار وعليه بنو الناظم جعل
تفتعل صراع على الواو وجعل منها حركتها وعلى الالف دارة حمراء هكذا علموا وعلى الثالث كذلك
الا انك تكتفي بالواو عن الحركة هكذا علموا وعلى الرابع وانما مس فجعل الضمير في انه مع حركتها
وجعل دارة على الواو واخرى على الالف هكذا علموا وعلى الساد مس فجعل الصراع على الواو مع حركتها

وتحريه على الالف كان النقط مبني على الوصل هكذا علموا وسكت عن حركة الالف قبل الهمزة لانه صرح به
الى ثم يحذفها فهي داخلة في قوله وان تكن سابقة في الزائد الى اخره واما القسم الثاني من هذا النوع
وهو ما ليس قبل الهمزة فيه الف نحو تفتوا وفيا سم ان يكتب بالالف لا كتب كتبت في المصاحف بواو بعدها
الف ومللوى بوهمشير الواو انه كتب بالواو على مراد وصله بما بعده بكتاب همزة منوسطة كما في قوله تعالى
وزيدت الالف للواو فلا علوا والجمع عند ابن العلاء الثاني انهما صورتان للهمزة الواو والوصل والالف للوقف
ونقطه على الاول يعد الهمزة الصغرى على الواو وهما حركتها والدارة والدارة على الالف هكذا تفتوا وعلى
الثاني كذلك الا انك تحرك الالف هكذا تفتوا وانما وجهوا هذا القسم بوجهين مما الذي قبله دون الاربعة
الاخرى لان تلك الاربعة تؤدي الى كون الهمزة صورة لها والحكم بزيادة الواو وذلك يخرجها الى الحكم
في القسم الثاني لان الهمزة فيه بعد ساكن محال هذا القسم فانه لا بد فيه من تصوير الهمزة اذ لا مرجح
لتركها كما صورت غيرها ثم صورتها بالواو والالف اما ان تصور بالالف لما قدمناه وانحرفها يرفعوا صور
بالاصل على الباطل وتكون الواو زيدت تقوية للهمزة ولا يصح تقوية بها لان الغرض للشيء يجوز ان يتبعه من
كما صور به الدال في لا اذ يعني ولعلهم وان الواو تقع الفرق خاصة بالالف تخفيفها واما لقلتها وموافقتها الهمزة
في المخرج والثالث من الانواع التي اشار اليها هنا هو ما زيدت فيه الالف بعد واو موصوفة من الذي الى
واليه اشار بقوله وفي الربوا وغيره يعني من ربا على قول وعللوا زيادة الالف هنا بالحمل على واو الجمع
تشبيها بها الذي واو متطرفة منها وان فلت على ما حملوها على واو العدد اذ هي اقرب شبها
بها لكونها اصلية منها قلت تعلوا ذلك بما مر ابن احمد هذا ان زيادة الالف بعد واو الجمع هو الاصل في
الخاتمة والوسط عليه بخلاف واو العدد اذ هو محمول على واو الجمع عند الى سلم وكان الحمل على الاصل
اولى والثاني ان واو الربوا هي في الاسم واو المفرد لا تكون في الفعل فيقوى شبهها بها بخلاف واو
الجمع فانها تكون في اخر الفعل نحو تعلوا وفي اخر الاسم نحو مسلمون فلذلك شبهت بها وقد بان ان
زيادتها هنا للفصل تشبيها على كمال اللحقة وانما يتبين بعد الواو شيء ويكون ذلك اشعارا من فواد العدد
اذ واو متطرفة ولعلة هو مرادهم بالحمل الا انهم تسمية كما يقال في ضبطه فعل الدارة على الالف
وتقدم ان الواو تعلى عليها الى حرف الى سواء وانما تكلم في قوله تعالى واكتب بالواو ومراعاة الاصل وما لا
شيء اعلمه للعلة وهو مطابق التوجيه به هنا ولعل في كلام يعد التطبيق والله اعلم والى اربع من الانواع التي اشار
اليها هنا هو ما زيدت فيه الالف بعد واو جعلت صورة للهمزة على القياس واليه اشار بقوله وفي امروا ومن هذا
النوع لؤلؤا وفعلوا وجرا عند الالف فيه بما مر والاشكال بواو واو صورة للهمزة وعللوا زيادة الالف
فيه اما بالحمل على واو الجمع على راي ابن العلاء او بالتقوية للهمزة على راي الكسائي ونقطه يجعل الهمزة صورة
على الواو ومعها الحركة وجعل الدارة على الالف هكذا ان امروا واما لؤلؤا وجرا وفعلوا ايضا صورة للهمزة
واما الواو فقال الناظم انما زيدت تقوية للهمزة وللفصل فاما ذكره من التقوية بصحيح وهو توجيه الكسائي
واما ما ذكره من الفصل فغير صحيح وانما وجهه ابن العلاء بالحمل على واو الجمع ولعل الناظم اراد هذا او يكون
نظر الى الاصل في زيادته بعد واو الجمع وانما علمت بالفصل كما قدمنا فيكون معنى كلامه الفصل في تشبيه
الاصل في زيادته بعد واو الجمع لا كون فيه تكلف وهنا كملت انواع الالف الزائدة في المواضع العشرة التي فتحاج
الى الدارة وبقي مما ذكره في الرسم من زيادة الالف اربعة انواع لم يذكرها فلنا انه يبقى انها لا تفتقر الى
الدارة ويستشكل عليها عند كلامه على الدارة ان شاء الله تعالى قوله وبعد مفعول على الجار والمجرور
في البيت الذي قبله وهو من تمام الصلة وتفتوا معطوف على واو العدد وهو من مفعول الكفر وكذلك وجاء
نحو كذا اذ هو معطوف على تفتوا وفي الى جاء معطوف على الكفر وكذلك في امروا وفي الناظم امروا مع تفعلوا
عن الجر عليه لانه نصه الحكاية على ما هو عليه الاعراب فال ورد ابتداء من انا في ما يليه والواو والياء
لما يقع من الكلام على انواع الالف التي ابدي التي نظرها الدارة شرع هنا في الكلام على زيادة ابتداء وزيادة الواو
واما زيادة الياء فنوعها الى ثلاثة انواع نوعان نظر فيهما الدارة ونوع لا نظر الدارة واما زيادة الواو فهي

ما زيدت فيه الواو وهو فيه نوع واحد وذلك ما زيدت فيه الواو بعد همزة مضمومة وهو أولاء
وبابه وحذف وبابه هنا وهو مراد عنده لذلك ما تقدم عليه والمراد أولاء كيفما وقع واو أو لوا أو أولا
أو أولات وكذا أسماء ربكم وأصلبنكم في الأخير على قول وعلى أن زيادتها في هذه المواضع تحقيقية
أو جمع أولها أنها زيدت فيه للفرق وذلك أنه في واو جرفا بينه وبين إلى وفي أولئك فرقا بينه
وبين إليك والباقي يحتمل والأولى أن يقال للفرق في الجميع فأحمل فيه أولاء جرفا بينه وبين إلا
وفي أولئكم فرقا بينه وبين أيكم وفي أولاء وأولات فرقا بينهما وبين
تراجع الضمير إلى الذي بعد الواو وكالضمير أن تقول زيدت في أولئك فرقا بين أولئك الذي هو
بعد ماض من الإيجاب بمعنى أخلى مسند إلى واو الجمع وفي أولات فرقا بينه وبين أمات الذي هو بعد ماض
من الإيجاب اتصلت به ضمير تاء التأنيث وفي أسماء ربكم فرقا بينه وبين ما لربكم الذي هو اسم فاعل
يسري إليك مضاف إلى ضمير الجمع وفي لأصلبنكم فرقا بينه وبين لأصلبنكم المصدر بأن المفتوحة بعد
بعد ماض اتصلت به تاء الفعل وضمير الجمع مبتدأ وأما يعترض بأن أكثر هذه الأشياء لم توجد في القرآن
لما قدمناه من أنه حيث قيل فرقا بينه وبين مبنية اسم امرأة وإنما خصت هذه المواضع بالزيادة دون
ما تشبه به لأنه إن لم يوجد في القرآن فكالكلام وإن وجد فكما يناسب زيادة الواو إذا كان منها
مضموم أول وزيادة الواو إنما تناسب الضمة وثانيها أنها مخرجة للهمزة وقالت أنها
دلالة على اتباع حركتها وثالثها أنها صورة لحركتها وخامسها أنها حركتها بعدها وزيد
فيما قبل الألف فيه حرف نحو أسماء ربكم وأصلبنكم وأولئكم وأولات وأسماء أن الواو صورة
للهمزة على مراد الوصل والألف زائدة تقوية للهمزة وزيد فيما كان من هذا النوع منتهاها ما قبل
الألف فيه تسابع وهو الذي قبله ألف الألف زيدت دالة على اتباع حركة ما قبل الهمزة وزيد
في أسماء ربكم دار العسير وجه تأمرون وهو أنه كتب بالياء مراعاة لرؤيته من قرأ أسماء ربكم بواو مفتوحة
وياء مكسورة مشددة وتاء مثناة وتنطق على الوجه الأول والثاني والثالث بجعل الهمزة مراد
في وسط الألف وحركتها معها والذي على الواو هكذا أولئك وأولاء على الرابع بجعل الصحراء
في وسط الألف وحركتها على الواو هكذا أولئك فإذا انقطت على هذا الوجه
لو رتش حيث تنقل الحركة نحو بل أولئك نقلت الضمة إلى الساكن وجعلت في موضعها دارة
على الواو وقال بعضهم ومقتضى النظر تحريك الواو إذ هي صورة والألف جعل الدارة نحو قد
أفلح على الألف قال النقل وما قبل به قلت كلام الداني يجيء لأن كون الألف صورة للهمزة جاء
على وفاق الأصل وبيان ذهبت الهمزة بخلاف كون الحرف صورة للهمزة للحركة وهو خلاف الأصل وإن
وجدت الحركة استحقت وإن ذهبت حكم بزيادتهم فلزمته الدارة والله أعلم وعلى الجملة من جعل الصحراء
في وسط الألف مرون حركتها إذا الواو حركتها بالدارة على الواو هكذا ولات قال بعضهم ولم يذكر
نقطها على هذا الوجه لو رتش ومقتضى النظر أن يجعل على الساكن حركة إذ الحرف لا ينفك عن موضع المقدر
لأنه يقتضي على قراءة ورش على الأصل قلت وما قاله غير صحيح والصواب أن يقال أن هذا النوع
حيث لا يدخل في قراءة ورش الهمزة وإنما توجيهه بغيره من الوجوه وما يلزم في التعليل الواحد أن يطرد في

القراءة وإن من يقول به إنما يجوز تجويزا ولا يلزمه الزائد إذا كان كذلك وإنما يجوز حيث يمكن
ألا ترى أن الجمع إنما خرجت فيه السنة الأوجه التي في إشباعهم على قراءة قالون وقط كما قد منا ذكر لا
بعض تعليل هذا النوع إلى أن فيه تغيير في بعض مواضعه وتنطق على الشاذ سر والسابع يجعل الهمزة
صغراء على الواو ومتهلمر كتها والدارة على الألف هكذا أسماء ويجيء على الثامن كالثالثة الأولى
وما يجري مجرى هذا النوع هو أيضا عند القراء وإن مذهبهم أن الواو التي
جودة فيه هي التي زيدت للفرق قبل دخول هاء التنبيه عليه فإن الداني وتنطق على هذا الذهب
بأن تلمس الفاء حمراء بعد الهاء صورة للهمزة وتجعل فيها النقطة الصغراء مع حركتها وتجعل الدارة
على الواو وإن تلمس الفاء قبل هاء التنبيه لئلا يجتمع مثلان هكذا هـ ولا يعترض هذا بما
تقدم في الهمزة في الحرف لأن أصل الإيجاب هناك الهمز تخفيفا وأما مذهب الرسام وجهة بأخرج
به الناظم في الرسم من أن الواو هو صورة الهمزة على مراد الوصل وهو الصحيح وتنطق يجعل الهمزة
صغراء على الواو معها حركتها هكذا هـ ولا في وحكم الألف التي قبلها داخل في مدلول قوله وإن تكن
شاطئة في الحكم الرابع فإن واخر الياء في من جاءه للفرق بينها وبين الأيد إشارة
هنا إلى أن النوع مما زيدت فيه الياء وهو عادة مما زيدت فيه بعد ياء ساكنة وإشارة بذلك إلى
قوله تطرح النساء بينهن بأيد وليس غيره واتفقت المصاحف على كتبه بياء يقرؤ عليه الداني
وغيره بوجهين أحدهما وهو القياس وعليه عول الناظم أن الياء الثانية هي الزائدة زادوها
للفرق بينه وبين أيد الذي هو جمع يد الذي هو أحد الأعضاء المعبر عنها بالجوارح لأن ما زيد
فيه القوة وهمزته أصل وياؤه غير وذلك الأمر وجمع يد بهمزة قطعية وياؤه فاء
وذلك غير واللام ياء نحو بايع شجرة وأيد الناس يقول الناظم للفرق بينه وبين أيد أيد التي
هي أحد الأعضاء الجوارح بعد يلعط الزائد عن الجوارح ولا يقال الفرق بينهما ظاهر لوجود
الياء بعد الدال في التي بمعنى الجوارح وانعدامها في التي بمعنى القوة لأنا نقول لولا الدليل
العقلي لتوهم متوهم أنها كلها بمعنى الجوارح وانعدامها في التي بمعنى القوة وحذفت في بأيد
لأنه غير مضاف وثبتت في بأيد شجرة لأجل الإضافة إذ ذاك نشأ كل ما أخره ياء فهو أجل الله أن
والأداء أن الرقمي عبد فأراد وأريد هذا النوع بزيادة الياء في هذا لما فيه وتعدد غيره ولو كانت
كلها بمعنى الجوارح لاستوى رسمها فتعين لذلك أن ما زيدت فيه الياء فيما لا يتردد فيه
وإن تلت فلم يزيد والياء في قوله ذا هو بمعنى القوة ليفرقوا بينه وبين أولي الأيد إذ
هو بمعنى الجوارح قلت لم يحتج إلى الفرق لأنه لا يتوهم في ذلك الأيد أنه بمعنى الجوارح إذ
لو كان كذلك لثبتت الياء بعد الدال أنظر شأن المتوهم الأعلى بال لم توجد فيه الياء على
أنه صحيح الأخر وإن دالة لام والله أعلم وإن سلم توهم حذف الياء منه لانكسار لم يلزم منه
كونه بمعنى الجوارح محذوف لكمال الزوجة إذ يأيد والوهم الثاني أن يكون الياء الثانية على الأصل
والألف والياء الأولى معاصورتان للهمزة إذ فرع بالتخفيف والتسهيل والألف للتخفيف والياء
للتسهيل وتنطق على الوجه الأول بجعل الهمزة الصغراء مع حركتها على الألف وجعل الدارة على الياء
الثانية ذلك لأن زيادتها لم يبق الناظم حكم الياء الأولى لأنه ع أنها ساكنة فتندرج في قوله
بدارة علامة السكون لأن هذا يوقع في اللبس إذ لا يدري هل الأولى هي الزائدة أو الثانية أو الأولى
المتحركة اختار الفراء أن يجعل الأولى حركة تكون علامة للسكون ليظهر الزائد من غيره هكذا أيأيد
وأما على الوجه الثاني فظاهر كلامهم أنك تجعل على الألف نقطة صغراء مع حركتها وعلى الياء نقطة كبرى